تقرير حقوق الانسان (١ آيار/ مايو —٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦)

القسم الثاني

بلغ عدد المعتقلين حتى حزيران (٢٦٠٠) (٢٥٧٠٧) معتقلا حسب وزارة حقوق الانسان يفتقرون للعديد من الحقوق وفي مقدمتها الرقابة القضائية

سيادة القانون الإعتقالات

٦٧, ما زالت أوضاع المعتقلات في العراق ومدى قانونيتها مسألة تستوجب الاهتمام؛ فوفقاً لوزارة حقوق الإنسان في بغداد، وصل إجمالي عدد المعتقلين إلى ٢٥,٧٠٧ معتقل بحلول ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٦ -١٢٠٦١٦ معتقلاً منهم لدى القوات متعددة الجنسية؛ فيما تحتجز وزارة العدل ٥٢٨،٧ معتقلاً، وتحتجز وزارة العمل والشؤون الإجتماعية ٤٨٧ حدثاً؛ فيما وصل عدد المعتقلين لدى وزارة الداخلية إلى ٣٤٦،٤ معتقلاً و ٧٣٠ لدى وزارة الدفاع. أما بالنسبة لشهري آذار/ مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٦، تشير الأرقام إلى تناقص العدد الكلي للمعتقلين، وبالأخص في المرافق التابعة للقوات متعددة الجنسية. وبحسب الأرقام التي عرضتها وزارة حقوق الإنسان التابعة لحكومة منطقة كردستان، فقد تم إعتقال ١٤٧،٢ شخصاً في منطقة كردستان.

٦٨, وتبقى مسألة إكتظاظ السجون والافتقار إلى الرقابة القضائية موضع إشكال، حيث لايزال العدد الحالي للمعتقلين يفوق بكثير سعة المحاكم الجنائية العراقية للنظر في القضايا. وفيما تدرس القوات متعددة الجنسية نقل المعتقلين إلى السلطات العراقية، تبرز الحاجة إلى ضرورة ضمان حصول المعتقلين على حقهم في المحاكمة وفقاً للأصول ضمن فترة معقولة. ويعي مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق التحديات الكبيرة التي يواجهها القضاء العراقي ويدعو مجلس القضاء الأعلى إلى مضاعفة جهوده لتعيين وتدريب القضاة والمدعين العامين على وجه الخصوص وتسهيل دخولهم إلى المعتقلات.

٦٩, وفي محاولة لتعزيز المصالحة الوطنية، أعلن رئيس الوزراء نوري المالكي، في ٦ حزيران/يونيو، عن خطته لإطلاق سراح أكثر من ٥٠٠،٢ معتقل، حيث تم إطلاق سراح أكثر من ١١٥،٣ معتقلا لدى القوات متعددة الجنسية حتى ٣٠ حزيران/يونيو، - ١٠٠٠ معتقل منهم عن طريق الهيئة المشتركة لمراجعة ملفات المعتقلين والإفراج عنهم فيما تم اعتبار الحالات الباقية من ضمن القضايا ذات الأهمية الأمنية الدنيا. ويرحب مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بمثل عمليات الإفراج تلك ويشجع القوات متعددة الجنسية على مواصلة إعداد القوائم من أجل الإفراج عن المعتقلين من خلال المجلس المشترك لمراجعة ملفات المعتقلين والإفراج عنهم (والمؤلف من ممثلين عن القوات متعددة الجنسية، ووزارات العدل والداخلية وحقوق الإنسان). وخلال الأشهر القليلة الماضية، تم تعزيز عملية دراسة الملفات من خلال الهيئة المشتركة لمراجعة ملفات المعتقلين والإفراج عنهم التي استمرت لمدة ٩٠ يوماً عن طريق إنشاء لجان إضافية وتعيين محامين عسكريين إضافيين.

٧٠, وقد قدم رئيس الوزراء، نوري المالكي، خطته المؤلفة من ٢٤ نقطة في ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، والرامية إلى منح العفو عن "المعتقلين الذين لم يتورطوا في جرائم وأفعال إرهابية، أو جرائم حرب، أوجرائم ضد الإنسانية، وتشكيل اللجان اللازمة لإطلاق سراح الأبرياء وأولئك الذين لم تثبت إدانتهم بالسرعة الممكنة،" وتشتمل الخطة على بعض المبادئ ولكنها لا تحدد موعداً نهائياً لتنفيذها. كما لم يتم وضع التفاصيل المتعلقة بخطط العفو حتى الآن. وقد بدأ مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مباحثاته مع الوزارات العراقية الرئيسة من أجل تقديم المساعدة في هذه العملية.

٧١, وخلال الشهور الماضية، برزت أدلة جديدة تشير إلى التعذيب والمعاملة السيئة والمهينة وغير الإنسانية في مراكز الإعتقال التي تديرها وزارة الداخلية أو القوات التي تنتمي إليها في جميع أنحاء العراق. ولا بد من الإشارة إلى أن أعضاء بارزين لدى الحكومة العراقية الجديدة قد أشاروا علناً حول عزمهم على عدم السير على خُطى الحكومة السابقة واتخاذ تدابير تتعلق بإنتهاكات حقوق الإنسان. ووفقا لخطة المصالحة الوطنية، تعد الحكومة بالسماح للمنظمات الدولية بزيارة السجون والتفتيش على ظروف السجناء.

٧٢, وفي ١ حزيران، قامت لجنة التفتيش المشتركة الخاصة بالسجون ومراكز الإعتقال، والتي يقودها الدكتور سلام الزوبعي، نائب رئيس الوزراء، بتفتيش المكان المعروف بـ "الموقع ٤"، والذي يحوي محتجزين تم إعتقالهم سابقاً على أيدي لواء الذئب ولواء حفظ النظام حيث يتم إحتجاز ٤٣١،١ معتقلاً في "الموقع ٤" في ظروف مكتظة وغير آمنة وغير صحية. وعثرت اللجنة على دليل واضح على تعرض المعتقلين إلى إساءات بدنية ونفسية على أيدي موظفي وزارة الداخلية. وقد تم جمع أدلة مصورة وبحوزة مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أدلة موثقة عن الجروح الناجمة عن التعذيب وكذلك الأدوات المستخدمة لهذا الغرض، ويبدو أنه قد تم تزوير كتب رسمية لنقل غير قانوني للمحتجزين بين المواقع المختلفة. وعقب التفتيش، تم نقل ٤١ من المعتقلين الجرحى إلى معتقل آخر تديره قوات الشرطة الوطنية "الموقع ٣" حيث تم استجوابهم وتصويرهم. فيما تم إدخال عدد آخر من المصابين بحالات خطرة إلى المستشفى لتلقي العلاج اللازم، كما تم نقل ٣٧ حدثا من "الموقع ٤" إلى "الموقع ٣". وقد أوصت لجنة التفتيش المشتركة الخاصة بالسجون ومراكز الاعتقال باعتقال الضباط المسؤولين بشكل مباشر عن ارتكاب هذه الإنتهاكات. وفي ١٧ حزيران/يونيو، ذكرت وزارة الداخلية أنه تم توجيه التهم إلى عشرة محققين من مختلف المراتب بسبب التعذيب وإساءة معاملة المعتقلين في السجون ثم فصلهم من الخدمة.

٧٣, ووفقاً لتقارير تسلمها مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تم الكشف عن أوضاع الحجز المزرية، ومزاعم بالتعذيب وسوء المعاملة في مديرية شرطة ديالى حيث يتم احتجاز ٤٨٠،١ شخصاً دون أمر قضائي، كما تجدر الإشارة إلى أن مركز الإعتقال ذاته يحتجز نساء وأحداثاً.

٧٤, وقد كشف تقريران أصدرتهما وزارة الدفاع الأميركية مؤخراً، وتم نشرهما في ١٦ حزيران/يونيو، عن حصول انتهاكات ضد المعتقلين أثناء مرحلة الإستجواب في المرافق التابعة للقوات متعددة الجنسية. وقد ذكر أحد التقارير بالتفصيل بعض الحوادث التي اشترك فيها قسم العمليات الخاصة التابع للقوات الأميركية في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ تتعلق بقيام المحققين بإعطاء المعتقلين العراقيين غذاءً مكوناً من الخبز والماء فقط ولمدة ١٧ يوماً، وقد تم إنهاء التحقيقات فيما لم يتم توجيه التهم لأي من الأفراد العسكريين أو معاقبتهم. ويجد مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق التشجيع في قرار وزارة الدفاع الأميركية الأخير على نشر جميع أساليب الإستجواب العسكرية. وفي ١٩ حزيران/يونيو، تم توجيه تهمتي القتل مع سبق الإصرار وعرقلة العدالة لثلاثة من الجنود الأميركيين يشتبه في قتلهم ثلاثة معتقلين عندما حاولوا الهرب من السجن وتهديد أحد الجنود بالقتل في حالة الإبلاغ عن الحادث.

٧٥, وفي ٣٠ حزيران/يونيو، أعلنت القوات العسكرية الأميركية عن فتح تحقيق جنائي حول مسؤولية الجنود التابعين للقوات متعددة الجنسية عن إغتصاب فتاة في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٦، ثم قتلها مع ثلاثة من أعضاء أسرتها في منطقة قصر أبياد قرب مدينة المحمودية.

التقرير الخاص بملجأ الجادرية

٧٦, دعت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بشكل متكرر إلى النشر الفوري للتقرير الخاص بالجادرية، وهو مركز الإعتقال الذي تديره وزارة الداخلية والذي تم الكشف عنه في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ومقاضاة المسؤولين عنه جنائياً. وقد قدم نائب رئيس الوزراء (رئيس لجنة التحقيق) تقريراً عن إدعاءات بانتهاكات في سجن الجادرية إلى السيد إبراهيم الجعفري، رئيس الوزراء السابق، في الجزء الأول من عام ٢٠٠٦, وتجدر الإشارة إلى أن المفوض السامي لحقوق الإنسان قد أرسل برسالة إلى رئيس الوزراء، في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦، عبر فيها عن قلقه بشأن تأخير نشر نتائج التحقيقات وتقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة. وقد طرح السيد أشرف قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، هذه القضية مراراً من خلال اتصالاته مع كبار المسؤولين في الحكومة كما دعا وزير حقوق الإنسان بالوكالة علناً مطلع شهر آذار/مارس إلى مقاضاة أولئك الذين تثبت إدانتهم.

٧٧, وطبقاً لمصادر مطلعة مختلفة، فقد لقي العديد من المعتقلين في سجن الجادرية مصرعهم خلال فترة احتجازهم لدى وزارة الداخلية بسبب سوء التغذية أو الافتقار إلى الظروف الصحية وفي بعض الحالات جراء تعرضهم للتعذيب، حيث تعرض عدد غير قليل منهم إلى التعذيب. وقد تم اعتقال الكثيرين بعد صدور أوامر قضائية فيما أعتقل آخرون بدون أوامر مكتوبة وتم الاكتفاء بالتحقيق مع البعض الآخر من قِبل أحد القضاة

٧٨, ووفقاً لمعلومات جمعها مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، فإن وجود قبو الجادرية كان معروفاً داخل أروقة وزارة الداخلية، وبالأخص لدى نائب رئيس الوزراء لشؤون المخابرات. ويعتقد أن القضاء على علم بوجود المعتقل وأوضاع المعتقلين عن طريق وصول القضاة إلى المعتقلين في سجن الجادرية بشكل منتظم.. كما يعتقد أن بعض المعتقلين قد تلقوا علاجاً طبياً لدى القوات متعددة الجنسية حتى قبل ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥,

الهجمات المزعومة التي تشنها القوات متعددة الجنسية ضد المدنيين

٧٩, قامت الولايات المتحدة بفتح تحقيقين ضد ثلاثة من ضباط مشاة البحرية وجنودهم بعد الزعم بارتكابهم جرائم قتل مع سبق الإصرار ضد ٢٤ مدنياً في منطقة حديثة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥, وقد بدأت قوات مشاة البحرية تحقيقها الخاص في الموضوع فيما تُجري إدارة التحقيقات الجنائية لمشاة البحرية والتي من الممكن أن ترفع دعوى جنائية تحقيقاً منفصلاً. وفيما بعد تم تنظيم دورة تدريبية على القيم الأساسية لدى القوات الأميركية والقوات المتحالفة معها. وبشكل منفصل، قامت القوات الأميركية، في ٢٥ حزيران/يونيو، بتوجيه تهمة القتل العمد لأحد الجنود لإطلاقه النار على رجل عراقي أعزل في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ قرب الرمادي. وفي ٢١ حزيران/يونيو، قامت القوات الأميركية بتوجيه تهمة القتل مع سبق الإصرار إلى ٧ من مشاة البحرية وأحد أطباء البحرية لقتلهم رجلاً معاقاً في الحمدانية في ٢٦ نيسان/أبريل. وقد تم إخلاء سبيل ثلاثة جنود بريطانيين، في ٦ حزيران/يونيو، بعد اتهامهم بقتل صبي عراقي بعمر ١٥ عاماً مات غرقاً بعد إجباره على النزول إلى إحدى قنوات المياه.

حالة الطوارئ

٨٠, وفي ٣١ أيار/مايو تم إعلان حالة الطوارئ في البصرة وفرض حظر التجوال على المركبات لمدة أربع ساعات عند صلاة الظهر ليوم الجمعة. وعقب معارك جرت في شوارع بغداد بين الميليشيات الشيعية من جهة والقوات العراقية والقوات متعددة الجنسية من جهة أخرى، أعلنت الحكومة العراقية حالة الطوارئ في ٢٣ حزيران وفرض حظر التجوال في العاصمة. وقد تم اعتماد قانون الطوارئ من قبل رئيس الوزراء الأسبق علاوي في ٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٤ والذي يمكن الحكومة من فرض حظر التجول أو القيام بعمليات التفتيش وتطويق المدن. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ لمدة ٦٠ يوماً ولم يتم تمديدها بصورة رسمية. ووفقاً للإتفاقيات الدولية حول الحقوق السياسية، لا بد من الإيفاء بالمتطلبات الأساسية والإجرائية من اجل التقليل، بصورة شرعية، من بعض القوانين الواقعة ضمن الإتفاقية. وعلاوة على ذلك، فإن على الدولة الطرف بالمعاهدة تطبيق هذه الإجراءات فقط عندما يقتضي الوضع، ولا بدّ أن تنسجم هذه الإجراءات، بما فيها مكافحة الإرهاب، مع الإلتزامات الواقعة ضمن القانون الدولي، وخصوصاً أنظمة القانون الدولي للشؤون الإنسانية والمعايير الباتة في القانون الدولي. حتّى ضمن سياق حالة الطوارئ، تُجبر الدول على حماية جميع الحقوق التي لا يجوز الحيد عنها بما فيها، من ضمن حقوق أُخرى، الحق في الحياة ومنع أعمال التعذيب والقسوة أو العقوبات غير الإنسانية التي تحط من قدر الإنسان ومبدأ الإلتزام بالقانون وبالإعتراف بحق كل إنسان أمام القانون.

> صور مأساوية لاوضاع الحجز المزرية مع مزاعم بالتعذيب وسوء المعاملة وحصول انتهاكات المعتقلين اثناء الاستجواب

> يكمن اساس الجهود المبذولة في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية في معالجة جرائم الماضي والقضايا المتعلقة بالمفقودين والمغيبين

بالإضافة إلى أنه لا بدّ من احترام المتطلبات الأساسية لإجراء محاكمات عادلة في جميع الأوقات.

العمليات العسكرية

٨١, لا يزال مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق يتلقى تقارير عن حوادث مزعومة تتعلق بالعمليات العسكرية الأمنية، وبالأخص تلك التي تتحدث عن خسائر في أرواح المدنيين. وقد تم الشروع في القيام بحوار بناء مع السلطات ذات العلاقة في القوات متعددة الجنسية، ويرحب مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بالجهود التي تبذلها القوات متعددة الجنسية لمعالجة هذا الأمر بطريقة تتسم بالحيادية والشفافية. كما أحرزت سلطات التحالف تقدماً في مجال تعويض أولئك الذين تم احتجازهم أو تعرضهم لهجوم بالخطأ على أيدي القوات متعددة الجنسية.

٨٢, أما الحالات التي وردت إلى مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، والتي لم يكن بالإمكان التحقق منها بشكل مستقل فتشمل:

٨٢-١ في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٦ قامت القوات متعددة الجنسية، مصحوبة بقوات من الجيش العراقي، بتنفيذ عملية عسكرية في منطقة شاخة الأولى في قضاء اللطيفية جنوب بغداد. وذكر أن العملية جرت عقب إسقاط مروحية تابعة للقوات متعددة الجنسية في المنطقة ذاتها، كما ذكر أن سبعة مدنيين قُتلوا عندما قُصفت العربة الخاصة التي كانوا يستقلونها.

٨٢-٢ في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، وفي الساعة ٣٠:٤، ذكرت التقارير وصول قوة تابعة للقوات متعددة الجنسية إلى منزل السيد عصام فتيان الراوي، أحد موظفي القطاع الصحي المتقاعدين، في حي اليرموك في بغداد. وحسب ما ذكر أفراد العائلة الذين كانوا حاضرين وقت الحادث، فقد دمرت التفجيرات بوابات المنزل الرئيسية وبعض نوافذه. وعلى ما يبدو، فقد غادر السيد الراوي غرفة نومه متوجهاً إلى غرفة المعيشة عندما جرح في بطنه بإطلاقة نار مرّت عبر نافذة غرفة النوم، وعندما حاول إبنه أحمد، طالب في الثانية والعشرين من العمر، مساعدته، تلقى أيضاً رصاصة في رأسه ولقي مصرعه على الفور. وحسبما ذكرت العائلة، قام الجنود التابعون للقوات متعددة الجنسية مع المترجم العراقي بالدخول فيما بعد إلى المنزل حيث اقتادوا النساء إلى الخارج وتم استجوابهم فيما سمعت إطلاقات نار أخرى من داخل المنزل. ثم غادرت القوة التابعة للقوات متعددة الجنسية بعد أن أخذوا الجثتين ووثائق تخص العائلة ونقوداً وأشياء أخرى. وقد تم اعتقال أحد أفراد الأسرة الآخرين على أيدي القوات متعددة الجنسية.

٨٢-٣ في ١١ حزيران/يونيو نفذت طائرات تابعة للقوات متعددة الجنسية هجمة جوية على منزل الشيخ رشيد غزال المياحي في منطقة الهاشميات جنوب الخالص (محافظة ديالى) وأدت إلى مقتل ثلاثة عشر فرداً من سكان المنزل.

٨٢-٤ أدى استمرار العمليات العسكرية في مناطق الأنبار إلى تزايد المصاعب بالنسبة للسكان المحليين. وطبقاً لمعلومات تسلمها مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، أدّت العمليات العسكرية في الفلوجة خلال يومي ١٧ و ١٨ حزيران/يونيو إلى مقتل وجرح المدنيين وتدمير الممتلكات. وفي الرمادي، وحسب تقارير وردت إلى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، يعيش المدنيون في خوف من عمليات المتمردين والتي تشمل الهجوم على القوات متعددة الجنسية من منازل المدنيين مما يولّد رد فعل عسكري من قبل القوات متعددة الجنسية. وذكرت التقارير أن المدنيين قد تضرروا بشدة جراء القصف الذي تقوم به القوات متعددة الجنسية في أحياء الأورفلي والصوفية والقطانة والملعب والأندلس و٣٠ تموز في العزيزية. وقد أجبر الإنقطاع المستمر في تجهيز الخدمات الأساسية، بما فيها الماء والكهرباء، وتزايد تسلح القطاعات في المدينة، السكان على ترك منازلهم والسكن في مناطق مجاورة خوفاً من الهجمات العسكرية. كما أصبح من الصعب الحصول على التجهيزات أو الرعاية الصحية بسبب العمليات العسكرية.

عقوبة الإعدام

٨٣, تراجع محكمة الإستئناف حالياً قضية السيد أوراس عبد العزيز محمود سعيد آغا الكردي، وقد أصدرت المحكمة الجنائية المركزية في العراق حكماً بالإعدام ضد السيد عبد العزيز في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦ لدوره في تفجير مقر الأمم المتحدة في فندق القناة في بغداد، ضمن أشياء أخرى، في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ والذي أدى إلى مقتل سيرجيو دي ميللو و٢١ آخرين من موظفي الأمم المتحدة.

٨٤, وكما ذكر سابقاً، تعبر الأمم المتحدة عن أسفها الشديد لإعادة الحكومة العراقية العمل بعقوبة الإعدام عام ٢٠٠٤, وتفرض الصكوك الدولية لحقوق الإنسان قيوداً مشددة على إستخدام عقوبة الإعدام ليكون مقتصراً على الجرائم "الخطرة" فقط على أن يُفسر كإجراء إستثنائي.

المحكمة العراقية العليا

٨٥, لايزال مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق يتابع عن كثب إجراءات المحكمة العراقية العليا. وقد إنتهت قضية الإدعاء العام، في ١٥ أيار/مايو، بتلاوة الحكم ضد ثمانية متهمين.

٨٦, وفي ١٩ حزيران/يونيو، طالب المدّعي العام في محاكمة صدام حسين ومتهمين آخرين بإيقاع عقوبة الإعدام بالرئيس السابق، وبرزان التكريتي، الأخ غير الشقيق للرئيس السابق، وطه ياسين رمضان، نائب الرئيس السابق، وعواد حمد البندر، رئيس محكمة الثورة السابق، لدورهم في قتل وتعذيب وإعدام ١٤٨ من أهالي قرية الدجيل عام ١٩٨٢، كما طالب المدعون العامون بعقوبات أقل لأربعة من المتهمين الآخرين. وفي ٢١ حزيران/يونيو، تعرض السيد خميس العبيدي، أحد المحامين الذين يمثلون صدام حسين والمتهمين الآخرين معه، للخطف من منزله في بغداد على أيدي رجال ذكر أنهم كانوا يرتدون زي الشرطة، وبعد فترة وجيزة تم قتله ووجدت جثته في أحد الشوارع القريبة من مدينة الصدر، وهو ثالث محامي دفاع يُقتل منذ بداية المحاكمة. وقد أصدر الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بياناً صحفياً دان فيه مقتل المحامي في سياق الإغتيالات المتكررة والتخويف الذي يتعرض له العاملون في الجهاز القضائي في العراق.

٨٧, كما دان السيد ليندرو ديسبوي، المقرر الخاص التابع للأمم المتحدة والمعني بشؤون استقلالية القضاة والمحامين، بشدة إغتيال أحد أعضاء فريق الدفاع عن صدام حسين في ٢٢ حزيران/يونيو ودعا الحكومة العراقية إلى البدء بالتحقيق في عملية القتل. وواصل بعض المحامين الدوليين الذين يمثلون المتهمين تعبيرهم عن قلقهم البالغ ازاء عدالة المحاكمة.

المنطقة الكردية

٨٨, صادق برلمان منطقة كردستان على تشكيلة وزارية موحدة جديدة في ٧ أيار/مايو، وتتمتع المنطقة ببيئة أمنية مستقرة مما يوفر مناخاً إيجابياً للتنمية الإجتماعية والإقتصادية. وفي ٧ حزيران/يونيو، شارك مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ضمن وفد زار حكومة إقليم كردستان في أربيل. وخلال اللقاءات مع رئيس الوزراء ووزير حقوق الإنسان ووزير الشهداء وضحايا الأنفال (منصب تم إستحداثه مؤخراً) ووزير الشؤون القضائية ووزراء آخرين تم التأكيد على الترحيب بالمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة الحالية وبالأخص فيما يتعلق بإدعاءات حول إنتهاكات بإنفاذ القانون وحرية التعبير، تجد بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق التشجيع في إحراز التقدم في مجال النهوض بالتشريعات لصالح حقوق المرأة، وفي حماية حقوق الطفل والإرتقاء بها، وفي بعض المجالات المتعلقة بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. وعلى أية حال، لا تزال بعض التقارير تتحدث عن وجود تمييز ضد الفئات غير الكردية وكذلك إدعاءات بتورط العناصر الأمنية المرتبطة بوزارة الداخلية وميليشات البشمركة في أفعال غير قانونية خارج حكومة إقليم كردستان، وبشكل ملحوظ في محافظتي كركوك ونينوى.

٨٩, وفي ٦-٨ حزيران/يونيو، عقد مكتب الدعم الدستوري التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في بادن بالنمسا حواراً متعدد الأطراف بشأن حقوق الإنسان تم تكريسه لدراسة القضايا المتعلقة بإنفاذ قانون الحقوق العراقي وتطبيقه وإعادة الصياغة المحتملة في سياق عملية مراجعة الدستور وتنفيذه.

٩٠, وفي ٦ حزيران/يونيو، التقى وفد من مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في مكتب البعثة في أربيل مع بعض المنظمات غير الحكومية في الموصل وكركوك وأربيل لمناقشة زيادة التعاون حول القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في شمال العراق من خلال مكتب حقوق الانسان التابع لبعثة الامم المتحدة في اربيل.

تعزيز حقوق الإنسان مشروع حقوق الإنسان الخاص بالعراق ٢٠٠٦-٢٠٠٧

٩١, بدأ مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بتنفيذ مشروع حقوق الإنسان الخاص بالعراق لسنة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والذي تم تصميمه بالتشاور مع السلطات العراقية. وتشمل نشاطات المشروع تقديم المساعدة في تأسيس المعهد الوطني لحقوق الإنسان، وتنظيم الفعاليات لمساعدة العراق في تطوير استراتيجية وطنية للعدالة الإنتقالية، والبدء بحملة عامة عن المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان وتعزيز إدارة العدالة وخلق ثقافة حقوق الإنسان.

المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان والنشاطات الأخرى المعنية ببناء القدرات

٩٢, يواصل مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق العمل على تأسيس مفوضية وطنية مستقلة تُعنى بحقوق الإنسان. وكانت مجموعة العمل المؤلفة من ممثلين عن الحكومة ومجلس النواب والمجتمع المدني والأقليات والأحزاب السياسية قد بدأت اجتماعاتها في بغداد تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وبمشورة الخبراء من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بإعداد مسودة قانون لتأسيس المفوضية الوطنية. وقد تم إحراز تقدم في اللقاءات التي جرت في ١٧ و ٢١ أيار/مايو و ٢٨ حزيران/ يونيو لضمان مطابقة النص لمبادئ باريس؛ وبالأخص فيما يتعلق بإستقلالية المفوضية. كما تمت مناقشة الضرورة الملحّة لتأسيس مثل هذه المؤسسة في العراق مع بعض أعضاء الحكومة العراقية بمن فيهم وزير حقوق الإنسان ورئيس الوزراء ووزير العدل، وقد عبر رئيس مجلس النواب، في ٢٦ حزيران/يونيو، عن دعمه لهذه لمبادرة.

فريق العمل القطاعي المعني بسيادة القانون

٩٣, لايزال مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق يلعب دوراً فعالاً في دعم نشاطات فريق العمل القطاعي المعني بسيادة القانون والمؤلف من ممثلين عن مختلف الوزارات والدول المانحة برئاسة رئيس مجلس القضاء الأعلى. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، قام مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بتزويد المشاركين بدراسة تمثّل نظرة عامة على الدعم المستمر الذي تقدمه الدول المانحة والأمم المتحدة للقطاع وكذلك إحتياجات القضاء العراقي والوزارات الحكومية. وقد تم إنجاز ورقة عمل موحدة تلخص الطلبات المقدمة من مجلس القضاء الأعلى والوزارت الرئيسية. كم تم إنشاء ستة فرق أساسية لإتاحة لفرصة لإجراء المباحثات الفنية على مستوى كل من هذه الوزارات ولمساعدة فريق العمل القطاعي المعني بسيادة القانون في تطوير إطار للسياسة العامة وإستراتيجية شاملة فيما يتعلق بسيادة القانون. وفي النهاية ينبغي أن تصب تلك الجهود في دعم محاولات العراق والأمم المتحدة في تطوير الحكم السليم وسيادة القانون والعنصر المعني بحقوق الإنسان في خلق إستراتيجية طويلة الأجل للعدالة الإنتقالية

٩٤, عقد مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق إجتماعاً للفريق العامل المعني بحقوق الإنسان ضمن فريق الأمم المتحدة القطري للعراق، الذي يتخذ من عمّان مقراً له، برئاسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتسهيل تبادل المعلومات حول القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ ولتحديد الأولويات والثغرات الرئيسية في القطاع المعني بحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ وبالتالي تمكين منظومة الأمم المتحدة في العراق من دعم التخطيط وإعداد البرامج. وبصورة أوسع، يهدف فريق العمل إلى إدماج حقوق الإنسان في برامج التنمية.

٩٥, وقد عُقد الإجتماع الأول لفريق العمل المعني بحقوق الإنسان في عمّان في ١١ حزيران/يونيو بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) بالإضافة إلى مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق / مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وتركزت المناقشات حول الوضع الحالي لحقوق الإنسان في العراق، والنشاطات الرئيسية التي تم التخطيط لها والمتعلقة بحقوق الإنسان أو تلك التي تُعدّ لها وكالات الأمم المتحدة المختلفة. وبحث الفريق آليات التعاون لتشجيع ثقافة حقوق الإنسان في العراق بشكل أكبر ولمساعدة حكومة العراق في إنشاء المؤسسات لضمان تمتع كافة مواطني العراق بحقوق الإنسان.

دعم خلق إستراتيجية طويلة الأجل للعدالة الإنتقالية

٩٦, يكمن أساس الجهود المبذولة في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية في معالجة جرائم الماضي والقضايا المتعلقة بالمفقودين والمغيبين بما فيها تلك التي تتعلق بآليات المساءلة الخاصة بمكافحة الإفلات من العقاب. ويشترك مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في مشاورات مع السلطات العراقية والمجتمع المدني والخبراء الدوليين بغية تنسيق عملية تأسيس المركز الوطني للمفقودين والمغيبين في العراق. ويواصل مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تقديم المساعدة من اجل تأسيس هذا المركز، كما يقوم بدراسة الفرص المتاحة لتدريب موظفي معهد الطب العدلي في بغداد ودعمه.

٩٧, في ٢٣ حزيران/يونيو، تم الإعلان عن إكتشاف مقبرة جماعية جديدة تحوي ٣١ جثة في منطقة تعرف بـ"منكشاي" تقع على بعد ١٢٠ كيلومتراً شمال بغداد. ويُقال أن المقبرة تضم رفات٣١ كردياً تم قتلهم ودفنهم في هذه المنطقة خلال عهد نظام صدام حسين.

المجتمع المدني

٩٨, في ١٠ أيار/مايو في بغداد ترأس مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الفريق العامل المعني بالحماية وهو تجمع يضم حوالي ٣٠ منظمة عراقية غير حكومية معنية بحقوق الإنسان، حيث يعقد إجتماعاته بإنتظام لتبادل المعلومات وبحث سبل التعاون مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ولمناقشة التحديات الحالية في مجال الإعتقالات. وفي ٢٩ حزيران/يونيو، ناقش إجتماع آخر للفريق العامل المعني بالحماية التحديات المتعلقة بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وكذلك حقوق المعاقين.

٩٩, كما يقوم مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق حالياً بتقديم المساعدة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إختيار ست منظمات عراقية غير حكومية معنية بحقوق الإنسان لتزويدها بمنح صغيرة لتنفيذ مشاريع تتعلق بثقافة حقوق الإنسان داخل العراق من خلال مشروع "مؤازرة المجتمعات المحلية".

١٠٠, وترحب بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بإعلان المهندس عادل الأسدي، وزير الدولة الجديد لشؤون المجتمع المدني، أنه قد تم سحب مشروع القانون الخاص بمنظمات المجتمع المدني وأنه سيجري الإعداد لمشروع قانون جديد.

الفريق العامل المختص بمواضيع حقوق الانسان

بالعراق. كما درست المناقشات التي تمت في سياق فريق العمل القطاعي المعني بسيادة القانون القضايا الملحّة كمسألة أمن القضاة والمدّعين العامين.

الفريق العامل المختص بمواضيع حقوق الانسان

٩٤, عقد مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق إجتماعاً للفريق العامل المعني بحقوق الإنسان ضمن فريق الأمم المتحدة القطري للعراق، الذي يتخذ من عمّان مقراً له، برئاسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتسهيل تبادل المعلومات حول القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ ولتحديد الأولويات والثغرات الرئيسية في القطاع المعني بحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ وبالتالي تمكين منظومة الأمم المتحدة في العراق من دعم التخطيط وإعداد البرامج. وبصورة أوسع، يهدف فريق العمل إلى إدماج حقوق الإنسان في برامج التنمية.

٩٥, وقد عُقد الإجتماع الأول لفريق العمل المعني بحقوق الإنسان في عمّان في ١١ حزيران/يونيو بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) بالإضافة إلى مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق / مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وتركزت المناقشات حول الوضع الحالي لحقوق الإنسان في العراق، والنشاطات الرئيسية التي تم التخطيط لها والمتعلقة بحقوق الإنسان أو تلك التي تُعد